



كلمة

دعوة رئيس مجلس وزراء الجمهورية اللبنانية
الدكتور سليم الحص

أمام

الجمعية العامة للأمم المتحدة
في دورتها الخامسة والخمسين

تصويروت في 14 أيلول 2000

ترجمة متبعة عن عهد الإنقاذ



السيد الرئيس ،

يطيب لي أن أهنتكم على انتخابكم رئيسا للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأني على ثقة تامة، بأنه بفضل خيرتكم الواسعة وجهودكم الحثيثة سنحقق أفضل النتائج في دورتنا هذه.

كما أشكر سلفكم معالي وزير خارجية ناميبيا السيد THEO-BEN GURIRAB على إدارته الحكيمة والناجحة لأعمال الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. ولا يقوئي بهذه المناسبة أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى سعادة الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي انان، لما بذله وما يبذله من أجل الحفاظ على مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، آملا في تعزيز فرص السلام والاستقرار في العالم.

السيد الرئيس ،

لسنة عثت ، ومع بداية قرن جديد ، تطلعت شعوبنا ودولنا ولا تزال إلى الأمم المتحدة ، عبر مندوبيها من على هذا المنبر ، إلى رؤيا ومفاهيم جديدة ، يحدوها الأمل بمنظومة أمية متجددة يندرج في إطارها نظام عالمي جديد ، جوهره ، ولحمته القوى الجديدة ، لتعزيز فرص استتباب الأمن والسلام الدوليين في بقاع متفرقة من عالم اليوم ، لمواجهة تكاليف التنمية التي هي حق لكل إنسان أينما وجد ، وهذا لن يتم إلا بتفعيل الدور المركزي للأمم المتحدة ، بأجهزتها الرئيسية وعلى الأخص مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لوضع حد للمخاطر التي تحدق بالبشرية جمعاء ، وتحدد سلمها وأمنها الاجتماعي والاقتصادي .

ويسرني أن أشير هنا في إطار التفاعل الحضاري إلى أن لبنان سيستضيف أواخر العام القادم قمة دول الفرنكوفونية التي ستعقد تحت شعار حوار الثقافات الذي يجسده لبنان خير تجسيد من حيث نوع مجتمعه وعيشه المشترك وافتتاحه على العالم -

السيد الرئيس ،

إن الأمم المتحدة هي باعتراف الجميع ضرورة عالمية على الرغم من قصورها في حل الكثير من النزاعات منذ نشأتها ، تارةً بتراخيها عن تطبيق قراراتها ، وأحياناً كثيرة بتجاهلها ازدواجية المعايير بفعل تأثيرها بموازين القوى الدولية ، إلا أنها تبقى بأجهزتها ونشاطاتها المتعددة الجوانب على المستوى الدولي ، إنجازاً و تراثاً إنسانياً ضخماً ، يتوجب إغناؤه بتضافر إرادات الدول الأعضاء ، لدفع العالم نحو التصالح في إطار التوازن بين مصالح الدول مجتمعة ، كبيرها وصغيرها ، استناداً إلى مبادئ العدل والمساواة والتضامن التي أقرتها شرعة الأمم المتحدة ، خاصة في هذه المرحلة المقلقة من تاريخ البشرية التي تشهد استفحالاً للفقر والعوز والمرض في مناطق واسعة من العالم ، في الوقت الذي تنعم فيه مناطق أخرى بترف اقتصادي واجتماعي قل مثيله في التاريخ .

من هنا نرى ضرورة استنهاض دور البرامج والأجهزة والمنظمات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة التي حققت وتحقق يوماً إنجازات مفيدة ، تعكس روح التضامن بين الدول ، هذا التضامن الذي يجب أن يؤسس لنظام إنساني عالمي جديد يحمي الإنسان ويحترم حقوقه بكل أبعادها .

وفي هذا السياق ، نحن نتمن الخطوات التي تتخذ لإعادة هيكلة بعض الأجهزة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة ، التي أدخلت في منهجية عملها ، التعاون مع منظمات المجتمع المدني والمؤسسات المالية الدولية ، والقطاع الخاص والدول والمؤسسات المانحة .

السيد الرئيس ،

في العقد الأخير من شهر أيار المنصرم ، شهد لبنان والأمم المتحدة حدثاً تاريخياً ، استعاد بلدي بموجبه معظم الأجزاء المحتلة من أراضيه في الجنوب والبقاع الغربي ، إذ اضطرت إسرائيل بفعل مقاومة و صمود الشعب اللبناني بكل فخاته ، وب تأييد من المجتمع الدولي ، أن تنسحب من هذه الأجزاء ، بعد احتلال ظالم دام أكثر من اثنين وعشرين

عاماً، مخلقة ورائها خراباً وتدميراً في البنية التحتية والممتلكات الخاصة والبيئة ، فضلاً عن تخلف في قطاعات الإنتاج المحلية .

وقد دفع لبنان ثمناً باهظاً لتحرير أرضه ، بما في ذلك الآلاف من الشهداء والجرحى والمعاقين ، ولم تقتصر الأضرار المادية والبشرية على مناطق الاحتلال ، بسبل طاولت اعتداءات إسرائيلية المتكررة ، على مدى ثلاثين عاماً ، كل المناطق اللبنانية ، فاشرة الذعر بين السكان ، والدمار في المنشآت المدنية والحيوية ، ومنزلة أشد الضربات في قطاعاته الاقتصادية والخدماتية .

جاء انسحاب إسرائيل بعد أن استمرت على مدى السنوات الاثنتين والعشرين الماضية في رفض تطبيق القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) اللذين طالباها بالانسحاب الفوري وغير المشروط من جنوب لبنان وبقاعه الغربي حتى الحدود المعترف بها دولياً ، وفي إطار الاحترام الدقيق لاستقلال لبنان وسيادته ووحدة أراضيه .

وقد أتاحت الفرصة لقوات الأمم المتحدة في لبنان (اليونيفيل) لأول مرة منذ عام ١٩٧٨ ، للقيام بالمهمة التي انتدبت إليها بموجب القرار ٤٢٥ ، واستوجب ذلك تحديد خط الانسحاب من قبل الأمم المتحدة وهو مع الأسف لا يتوافق في ثلاث نقاط منه مع الحدود المرسمة عام ١٩٢٣ بين فلسطين ولبنان في ظل الاتديين الفرنسي والبريطاني والمعترف بها دولياً ، كما يترك هذا الخط مزارع شجاع خارج إطار منطقة عمليات القوات الدولية العاملة في الجنوب اللبناني ، وقد تعاون لبنان مع الأمم المتحدة بحدية لتوفير شروط تنفيذ القرار ٤٢٥ ، بالرغم من ممارسات إسرائيل وعرقاقها المتكررة لخط الانسحاب ، حيث أعاقت لعدة أسابيع انتشار القوة الدولية ، فقد تمكنت هذه القوات من الانتشار بحواكية القوات المسلحة اللبنانية .

ولا بد من الإشارة هنا إلى واقع لبنان الحضاري الذي تعاطى شعبه بحكمة وتسامح مع الأوضاع المستحقة بعد انتصار لبنان في مقاومته للاحتلال وانسحاب القوات الإسرائيلية ، فلم تحصل فتنة ولا حتى إنتقامات عخلاقاً للتوقعات ، مما أثار تقدير وإعجاب المجتمع الدولي .

وأود بهذه المناسبة أن أشيد بمساعي الأمين العام للأمم المتحدة السيد كوفي أنان ومعاونيه وبضباط وجنود اليونيفيل ، للجهود الدؤوبة والمكثفة التي بذلوها وبذلونها للقيام بمهمتهم النبيلة إنفاذاً لقرارات الشرعية الدولية .

وفي هذا السياق أود أن أؤكد على أهمية النقاط التالية :

أولاً : إن لبنان متمسك بمجموده المعترف بها دولياً والمرسمة بموجب خرائط يولييه-نيوكومب عام ١٩٢٣ ، والمثبتة بموجب اتفاقية الهدنة اللبنانية الإسرائيلية عام ١٩٤٩ .
ثانياً : إن لبنان يؤكد تحفظه على ثلاث نقاط من خط الانسحاب الأزرق الذي حددته الأمم المتحدة وهذا التحفظ وارد في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن والمؤرخ في ١٦ حزيران ٢٠٠٠ .

ثالثاً : إن لبنان متمسك بحقه في السيادة على مزارع شبعا وسيادته عليها .

رابعاً : إن لبنان متمسك بسلطته وسيادته على المواقع التي وضعتها الأمم المتحدة داخل خط الاوندوف في جبل الشيخ .

خامساً : إن لبنان يطالب بالإفراج الفوري عن الأسرى اللبنانيين المحتجزين كرهائن في السجون الإسرائيلية خلافاً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ ، والبروتوكولات ذات الصلة واتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ ، ويعتبر الإفراج عنهم استكمالاً للانسحاب الإسرائيلي من لبنان وبالتالي لتنفيذ القرار ٤٢٥ .

سادساً : إن تحرير الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي يقضي خطوة ناقصة ما لم تكتمل بإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان وعودتهم إلى ديارهم وفقاً لقرارات الشرعية الدولية .

السيد الرئيس ،

إن الأضرار البشرية والمادية والاقتصادية التي ألحقتها إسرائيل بلبنان نتيجة اعتداءاتها واحتلالها ، تستلزم التعويض من جانبها بموجب القوانين والأعراف الدولية ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . وفي هذا السياق نستذكر قرار مجلس الأمن رقم ٢٦٢ (١٩٦٨) الذي أقر

بحق لبنان بالتعويض عن الأضرار البالغة التي نتجت عن اعتداء إسرائيل على مطار بيروت الدولي في نهاية عام ١٩٦٨ ، والذي أدى إلى تدمير ثلاث عشرة طائرة لبنانية .
إن في نفوس اللبنانيين اقتناعاً عميقاً بأن من حقهم أن يحصلوا من إسرائيل على تعويضات عادلة عن الخسائر والأضرار الفادحة التي تكبدوها بسبب اعتداءاتها والاحتلال الطويل الذي مارسه ضد لبنان بتحد صارخ لإرادة الأمم المتحدة منذ عام ١٩٧٨ .
وعلى هذا الأساس سيقوم لبنان بمراجعة محكمة العدل الدولية باعتبارها المرجع الدولي الصالح للنظر في مطالبه ، ويأمل أن تقر له هذه المحكمة بالتعويضات المناسبة ، وهو يناشد المجتمع الدولي مساندة هذه المطالب المحققة والعادلة .

السيد الرئيس ،

إن قضية إعمار الأراضي اللبنانية المحررة وتأهيلها تشكل أولوية أساسية في اهتمامات لبنان وتحظى بتعاطف دولي ملموس ، وفي هذا السياق أشير إلى الاجتماع التمهيدي للدول المانحة ، الذي عقد في بيروت في السابع والعشرين من تموز الماضي ، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبدعم من الأمين العام السيد كوفي أنان ومساندة البنك الدولي ، والذي شارك فيه ممثلون عن أربعين دولة ومؤسسات مالية دولية ، بهدف توفير مساعدات مالية ملحة تعيد الحياة الطبيعية إلى الأراضي المحررة .
هذا وقد اقترن هذا الاجتماع التمهيدي بمداولات واعدة نأمل أن تزي حصيلتها في المؤتمر الذي سيعقد على مستوى الوزراء في تشرين الأول القادم .
إن اللبنانيين يشعرون بأن المجتمع الدولي ، لم يبذل جهوداً لإلزام إسرائيل بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ ، القاضي بإهاء احتلالها منذ وقت طويل ، وهذا التأخير جعل لبنان بكامله يتحمل نتائج الاحتلال الوحشية ، فتدهورت الموارد ، وأصيب الاقتصاد بالضعف ، وتحمل السكان آلاماً شديدة زواتني أناشد من هنا ، الدول المانحة والمؤسسات المالية الدولية وأجهزة الأمم المتحدة المختصة لتقديم مساعدات كافية لإعادة الإعمار والتأهيل في جنوب لبنان كبادرة تضامن عملية من القادرين باسم المجتمع الدولي .

في الوقت الذي لاحت فيه آفاق جديدة لتحقيق سلام عادل وشامل في المنطقة ، اثر جولات التفاوض التي جرت خلال الأشهر الماضية ، كانت النتائج محبطة ، وعادت مسيرة المفاوضات السلمية تتعثر من جديد على جميع المسارات ، بفعل تغليب حكام إسرائيل منطق اللائع على مبادئ الحق والعدل رغم الإنجازات التفاوضية التي تحققت والتي لامتست الحل المنشود خاصة على المسار السوري .

إن مستلزمات السلام لا تتلاءم مع لاءات إسرائيل ، التي تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية التي أقرت باستعادة سوريا لكامل الجولان حتى خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ ، وتمكين الشعب الفلسطيني من اسرجاع حقوقه الثابتة وغير القابلة للتصرف ، بما فيها حق تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وعاصمتها القدس وحق العودة إلى دياره في فلسطين .

إن تحرر معظم الأراضي اللبنانية من الاحتلال الإسرائيلي ، لن يؤثر في التزام لبنان بحسيرة التسوية السلمية في الشرق الأوسط ، وهو متمسك بالالتزام المسارين اللبناني والسوري ويرى أن فرصة السلام العادل والشامل ما زالت سائحة إذا التزمت إسرائيل بقرارات الشرعية الدولية وبحرجية مؤتمر مدريد ويرى أن تفريط إسرائيل بما تم التوصل إليه في مفاوضاتها مع الأطراف العربية ، بفعل التناحر في المصالح المحلية للمجموعات السياسية الإسرائيلية المختلفة ، من شأنه أن يعيق مسيرة التسوية في المنطقة وأن يسيء إلى رحلة السلام التي طال أمدها . ويدعو لبنان في هذه المناسبة راعبي عملية السلام الولايات المتحدة الأميركية وروسيا فضلاً عن الاتحاد الأوروبي ، إلى تجديد مساعيها واستعادة المبادرة من أجل استئناف المسيرة السلمية من حيث انتهت عام ١٩٩٦ .

ولا يسع لبنان إلا أن يؤكد ، مرة أخرى، من عني هذا المنبر السوري ، إلى أن التوصل إلى التسوية السلمية يستلزم تمكين اللاجئين الفلسطينيين ، خاصة أولئك الذين استضافهم لبنان على أرضه ، من العودة إلى أراضيهم وديارهم ، إذ أن تجاهل مشكلاتهم

أو محاولة توطينهم في لبنان ، سيزيد من عوامل التوتر والانفجار في المنطقة مما يهدد فرص
التوصل إلى سلام عادل ودائم .

السيد الرئيس ،

رغم مرور أكثر من عشر سنوات على الاجتياح العراقي للكويت . ما زالت
قضية الإفراج عم المعتقلين والأسرى الكويتيين بدون حل . فلبنان الذي أدان هذا
الاجتياح ما زال يرى إطلاق سراح الأسرى خطوة هامة نحو انفراج العلاقات مع العراق ،
بالإضافة إلى إجراءات أخرى مطلوبة من العراق ، ولبنان يدعو إلى رفع الحصار والمعاناة
عن الشعب العراقي الشقيق وإتاحة الفرصة لاستعادة أمنه واستقراره وازدهاره .
كما يرى لبنان في الأجواء المريحة التي تحيم على العلاقات بين إيران ودول الخليج ،
حافزاً لحل الخلاف على الجزر الثلاث بين دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية
الإسلامية الإيرانية في إطار حسن الجوار والمصالح المشتركة حسب ما توافقت عليه جامعة
الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي .

السيد الرئيس ،

لقد انعقدت قمة الأمم المتحدة للألفية الثانية في تظاهرة عالمية استهدفت تعزيز
صدقية الأمم المتحدة وقدرتها على استنباط الحلول لمشاكل الدول والشعوب في إطار
منظومة دولية تتناغم مع تطلعات الألفية الجديدة بكل تحدياتها ، في الزمان والمكان .
وتبين من مداورات القمة إن "الإنسان بات هو القضية" في محاولات السعي لرؤيا
عالمية تتنوع في التفاصيل ، وتلتقي في الجوهر .
إن لبنان يرى في بيان القمة ، مبادئ خلاقة وأفكاراً يجدر وضعها موضع التنفيذ في
إطار خطة عالمية ترفد مسار الأمم المتحدة بعناصر التحدد في المقاصد وأساليب العمل كما
أن لبنان يشارك القمة ، في أن التحدي الأساسي الذي تواجهه اليوم ، هو ضمان جعل

العولمة تعمل لصالح جميع شعوب العالم، والتوجه الصحيح هو في تضامن الجميع لأنسنة ظواهرها ونتائجها، وفق ضوابط تأخذ بعين الاعتبار ثقافات الشعوب المتنوعة وتقاليدھا واحتياجاتھا الحقيقية، على أن توزع تكاليف العولمة وفوائدها بشكل منصف وعادل .

كما يرى لبنان أيضا في حماية البيئة المشتركة تحدياً من نوع آخر، يستوجب وضع استراتيجيات مدروسة لإدارة المياه ومكافحة التصحر، واحترام مقومات الطبيعة حفظها ومكافحة تلوثها، وفق أخلاقيات جديدة .

إن لبنان الذي حياه الله طبيعة جميلة وموقعا جغرافيا مثاليا، والذي أصابه دمار بشي كبير، يولي اهتماما متزايدا بشؤون البيئة في إطار سن قوانين متطورة للحفاظ عليها على ضوء مقررات المؤتمرات الدولية ذات الصلة وبطالب المجموعة الدولية بالمساهمة في هذا المجال .

السيد الرئيس ،

إن التنمية باتت هاجسا للشعوب النامية والأقل نمواً ولا بد من ربطها بنظام تجاري عالمي منفتح وعادل، وبعمل مؤسسي يؤمن تسيير الاستثمارات والتدفقات المالية ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن ضرورة إيجاد آلية دولية في إطار الأمم المتحدة تعنى بمديونية البلدان النامية .

وفي هذا السياق، يرى لبنان أن هناك ترابطاً موضوعياً بين استتباب الأمن والسلم دولياً وإقليمياً وبين عملية التنمية وبناء السلام، فيؤثر النزاعات المسلحة والأزمات المستعصية في بعض مناطق أفريقيا والبلقان والشرق الأوسط تحول دون الانخراط في عمليات إنمائية متكاملة فهذه المعادلة تستوجب تكريس المزيد من اهتمام المنظمة الدولية للمقضاء على بؤر النزاع والأزمات، عن طريق تفعيل جهازين رئيسيين وإصلاحهما هما مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي .

السيد الرئيس ،

إن لبنان هو عضو مؤسس لمنظمة الأمم المتحدة ، أسهم في صياغة شرعة حقوق الإنسان ، وهو اليوم يتطلع إلى دور متميز في محيطه الإقليمي والدولي ، ويشجع إعادة بناء وتأهيل مؤسساته المدنية والحيوية ، وقطاعاته الإنتاجية ، بعد تحرير أرضه من الاحتلال الإسرائيلي . ويود أن يرى سلاماً عادلاً وشاملاً في الشرق الأوسط ، يعيد له استقراره ويفعل مساهمته في إعادة بناء بيئة حضارية متجددة .

وشكراً .